

من الدرله فهرب بها ليه ونترك البهيمة المودعه عندنا بسببها بين  
 بها بيه ثم قلت ثلاث ايام على راسها مضبعه فعدت ذلك احدتها الدوله  
 بعد ما وجدها مضبعه فجل بجن المصنع البهيمة وحس عليه فيقدها  
 (ولا فؤنا ما جورين) **حاجب** رحمه الله تعالى ما لفظه بضم  
 المصنع المذكور البهيمة المذكورة بتضيقها ما فتج عليه فتمها والصوره  
 ما ذكره وذلك ان الوديع ما مور حفا الوديعه في حزن مثلها وبها الحزن عن  
 اسباب التلغ فحفظه بذلك ولا ليه ايضا بذلك منزلهما في غير حزن مثلهما  
 والواضع للوديعه في غير حزن مثلهما بضمها ولو كان ذلك منه خطا وغلطا  
 كما صوابه فضلا ان يكون عامدا في السوا واليه اعلم **مسيله** عن رجل  
 عليه دين لا يؤمن زعم احدهما انه وكيل الاخر في ابراهيم ما براه عن دينها  
 على ان يملكها حصته من وزرع غيب بين يشتركون بينهما في ارض هي  
 محترقة لهما وغلان يملكها خذ را معلوما من حجر يبري يا بسى مشرك بينه  
 وبينهما فكله المدين المذكور الحاضرين الدائنين المذكورين واخاه الغائب  
 عن المجلس المذكور القدر العين من الحجر اليابس المذكور وما يملكه  
 من الزرع الغيب الموجود في المحرث المذكور على صفة سبراتها من دينها  
 وقيل الحاضر المذكور التملكه ولا حيه المذكور على حجة الابرار المذكور ابراه  
 عما ذكر عنه وعن موكله فحل بجمع ذلك ولو لم يفتح البراهة منها هل يصل التملكه  
 المذكور وان قلنا بصحة من الحاضرون الغائب هل يحرى فيه فكر شرعي  
 الصفة ابراه **حاجب** رحمه الله تعالى اذا ملك المدين المذكور الاخر  
 الحاضر من الدائنين واخاه الغائب عن المجلس المذكور من القدر الغيب  
 من الحجر اليابس المذكور وما يملكه من الزرع الغيب الموجود المذكور  
 على حجة الابرار المذكور وابراره عما ذكر عنه وعن موكله المذكور  
 والحال انه وكيل اخيه المذكور في الابرار على ما ذكره ذلك كما ذكره شيخ الاسلام  
 العلامة سيدي احمد بن عمر المزجد في عبايه والعلامة موسى الراداد  
 في فتاويه وفيهما العلامة وجه الدين عبد الرحمن بن رباطي فتاويه ولفظ  
 الغيب لو قال بقرعة ابراهيم من دينه على ابراهيم جاز انتم ولفظ  
 فتاوى الراداد ثم يجوز بدل العوض في مقابله الابرار كونه الموقوف في حيزه  
 بين المدين وملك صاحب الدين الغرض انتم وفي فتاوى شيخنا وقد جزم به

حكم الوديعه  
 ووضع الوديعه  
 في غير حزن مثلهما  
 خطا وغلطا

بغير نكاح  
 يجوز نكاح الابرار  
 في مقابله الابرار

في الابرار وافتر به الاجبي وفي قواعد الزكوة لو قال ان رددت عندي فتد ابراهيم  
 عن الدين الذي لي عليك صح فاذا رد بي لانا وان قلنا الابرار اسقاط يجوز بدل  
 العوض في مقابلته فجز ان يكون العوض ما نود به قاله الصوري وقد  
 صحح صحة بدل العوض في مقابله الابرار والله اعلم **مسيله** في رجل  
 ادعى ان مورثه تكبر استحق على رجل اسمه زيد مثلا ذنبا مبلغه كذا وكذا وان  
 المستحق عليه وهو عمر ووصى له عليه بالدين المذكور ضمنا نه دفع وتسلم  
 وان يطلب اعتراف الصان من يدك وتسلم الدين اليه فاجابه المدعي عليه  
 بان قال لا يستحق على ما ادعاه واظهر المدعي مسطورا مخلف فانه يتصرف  
 بذلك فبعد اظهار المسطورا المذكور ادعاه عمر والمدعي عليه الضمانه ان مورث  
 المدعي المذكور انتقل من الحضرة عليه حال حياته ارضا تعرف واذا  
 صحح الدين المحضرت بها المذكور وتنازل له في الارض المتوقفة من الزهر العنا  
 العين والاشي وان مورثه المستقل المذكور بعد جمع الارض المسماة المذكوره  
 على عمر والمذكور على اخ له اسمه فلان قال مبلغه كذا وكذا الف درهم  
 وكذا كذا ما ليه درهم واقضاه المال وسلطها على الارض المذكورة ونذر لها ما ياتيها  
 من العنا عينا ونرا وقيل ذلك منه فحل فسمع دعواه وتقبل بيته المظهره  
 لبراه عن الضمانه ما ذكره والمسعر له ولا حيه فلان الانتقال للارض المذكور  
 من مورث المدعي ويكون دفعا دعواه والصورة هذه ابراه **حاجب**  
 رحمه الله تعالى لا يسمع دعوى الصان من المذكور وبسته بذلك ولا يكون دفعا  
 لذلك لعدم براهة عن الضمان لانا الانتقال الا يحصل به البراهة من الدين المذكور  
 كونه الثقليه عرفيه لا معاوضه شرعيه وانما حصل ملك العنا في ملك العنا  
 فخذ ذلك بالدين الذي هو محجود بتبع فاذا كان حصل من المستقل المذكور من المصنوع  
 عليه المذكور ابراهيم منه عن الدين المذكور او نذر منه له بالدين المذكور سرى من  
 الدين المذكور وبرك الصان من المذكور لبراهة الاصل بما ذكره كما افتر به العلامة  
 الطنيد اوى رحمه الله تعالى والله عز وجل اعلم **مسيله** في مطلق التصرف  
 لمثله عليه اربعة دنانير ذهابا ونصد دنانير ذهابا فمضى مطلق التصرف  
 على الشخص المذكور لعنه بدينه بدينه ذهابا وخمسة كمار من الدين المذكور وسيل  
 العنا من المذكور المصنوع له المصنوع به الى ثلثه عشر كثيرا فسلطها امر المصنوع  
 عنه اليه فاصدق بها فضا في الدين المصنوع به فلو ادعا المصنوع له ان  
 البراهة المذكورة فصدت بدفعها الثلثة عشر المذكورة البه عا يقابلها من باقي

الانتقال الاصل  
 به البراهة للدين  
 الغلظة فيه  
 للمعاوضه شرعيه